الفصل السابع

الموازنة العامة

تعرف الموازنة العامة بأنها الخطة المالية للدولة والتي تتضمن تقديراً لنفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية قادمة غالباً ما تكون سنة واحدة ومن خلال الموازنة العامة حيث تحدد الدولة من خلالها أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وعليه فإن خصائص الموازنة تتمثل في:

1.الموازنة العامة توقع : فهي تمثل بيانات لتوقعات حول ما تنفقه وتحصله السلطة التنفيذية من إيرادات خلال فترة قادمة (تقدر سنة) حيث تتولى هذه السلطة تحديد هذا التوقع قبل عرضه على السلطة التشريعية.

2.الموازنة العامة إجازة : تقوم السلطة التشريعية في الدول ذات الانظمة الديمقراطية باعتماد الموازنة أي الموافقة على توقعات السلطة التنفيذية عن نفقات السنة القادمة وإيراداتها. فالسلطة التنفيذية تتولى إعداد الموازنة أما السلطة التشريعية تقوم بإجازتها قبل أن تقوم الحكومة بتنفيذها.

3.الموازنة العامة تحدد الاهداف الاقتصادية والإجتماعية : تمثل الموازنة العامة البرنامج العام للحكومة والذي يعكس خيارات الدولة وأهدافها وأداتها الى تحقيقها . في الفكر التقليدي الذي نادى بعدم تدخل الدولة كانت المالية العامة محايدة ، الا انه مع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي برزت أهمية النشاط المالي كأداة لتحقيق أهداف المجتمع .

4.الموازنة العامة محددة بفترة زمنية : تحدد فترة الموازنة عادة بفترة زمنية هي سنة واحدة وتسمى بالسنة المالية عادة وفترة السنة تعد ملائمة لا بالطويلة ولا بالقصيرة فهي تتلاءم مع الموازنات الأخرى الخاصة بالشركات والمؤسسات الخاصة. كما أن فترة السنة تسهل عمل الرقابة والإشراف على تنفيذ الموازنة كما إنها تتلاءم مع السنة التقويمية.

قواعد الموازنة العامة :

1.وحدة الموازنة: أي أن تدرج جميع نفقات الدولة وإيراداتها في موازنة واحدة.
2.سنوية الموازنة: أي أن يتم التحضير والإعداد والتصديق لنفقات الدولة وإيراداتها بصورة سنوية، أي أن الموازنة العامة ينبغي أن تعتمدها السلطة التشريعية سنوياً وفي حالة عدم تحديد الإعتماد فإن الحكومة لا تستطيع إنفاق أي مبلغ.
3.عمومية (شمولية) الموازنة: أي أن يسجل في هذه الوثيقة وبالتفصيل كل تقدير لنفقة أو إيراد دون أن يحدث مقاصة بين نفقات بعض المرافق وبين إيراداته ، وهذا يعني ان الموازنة لا تظهر سوى رصيد الفرق بين تقديرات المرفق وتقديرات إيراداته.
4.توازن الموازنة: وهو أحد مرتكزات النظرية التقليدية التي أقرت التوازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة بشكل مطلق، وان حسن الادارة يستلزم التوازن بين جانبي الموازنة (النفقات والإيرادات) من جهة الى الرغبة في تفادي مخاطر العجز في الموازنة وما قد يترتب على تغطيته من أثر تضخمي أو فائض لاتستطيع الدولة التصرف به من جهة أخرى. (راجع موضوع توازن الموازنة العامة عند الكلاسيك).

مراحل إعداد الموازنة (دورة حياة الموازنة) :

تشتمل كل دورة على عدة مراحل تمر بها الموازنة في جميع الدول وهذه المراحل هي :

1.مرحلة التحضير والإعداد : ويقصد بها مجموعة المسائل ذات طبيعة فنية وادارية ذات علاقة بتحديد الموارد الاقتصادية التي تخصص لإشباع الحاجات العامة ولتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية في الدولة .
ولما كانت السلطة التنفيذية هي التي تتولى أمر الإنفاق العام وتحصل الإيرادات العامة فإنها هي التي تتولى إعداد تقديرات الموازنة ويتم ذلك من خلال وزارة المالية.
2.**مرحلة إعتماد الموازنة:** تتولى السلطة التشريعية مهمة إعتماد الموازنة بصفتها الممثلة للشعب ، واعتبرت الموازنة أداة لتنفيذ السياسة الاقتصادية والمالية فلذلك فإن مسألة التصديق عليها من قبل ممثلي الشعب أمر مسلّم به في جميع دول العالم.
3.**مرحلة تنفيذ الموازنة:** يقصد بفترة تنفيذ الموازنة الفترة الزمنية التي تبدأ من تبليغ جهات التنفيذ بموازنتها التي تم التصديق عليها وتنتهي بقفل هذه الجهات لحسابات

اليوم الاخير من السنة المالية وإعداد الحساب الختامي لعملية تنفيذ السنة المنتهية، وتناط مهمة تنفيذ الموازنة على السلطة التنفيذية.

4.**مرحلة متابعة تنفيذ الموازنة:** يجب التفرقة بين مفهوم المتابعة ومفهوم الرقابة، فالمتابعة هي ملاحظة التنفيذ وتحديد درجة النجاح او الفشل خطوة بخطوة والتنبؤ فيما بعد باحتمالات الإنحراف والعمل على تلافيها قبل حدوثها، لأنه ليس من المفيد انتظار الادارة لحين وقوع الخطأ ثم محاولة تقييمه ومصدر بيانات المتابعة هو النظام المحاسبي القائم او الجهاز المصرفي والبنك المركزي، وتتم المتابعة عن طريق الكشوف الدورية يومية أو شهرية أو سنوية التي تكون المادة الرئيسية لإعداد الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة.

5.**مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة وأساليبها:** يتعين على السلطتين التنفيذية والتشريعية أن تتعاونا في تدبير موارد الدولة ونفقاتها، حيث تعد الموازنة خطة التدبير للسنة القادمة تقوم بمناقشتها وإجازتها ثم تتعهد الحكومة بتنفيذها فإن السلطة التنفيذية قد تخرج عن الحدود المرسومة لها في إجازة عناصر النفقات والايرادات العامة، ومن هنا تبدو اهمية الرقابة على تنفيذ الموازنة بما فيها النفقات والايرادات تنص على قنوات النشاط المالي للدولة بحيث يكون هذا التنفيذ ضمن الحدود التي أقرتها السلطة التشريعية ومن ثم مرورها بمرحلة التنفيذ ومن هنا تأتي أهمية الرقابة للتأكد من حسن الادارة للأموال العامة ومن مدى تقديرات النفقات والايرادات على ماتحقق فعلاً بشكل عيني كل إسراف أو تبذير لأموال الدولة.

6.مرحلة تقويم الموازنة: وهي آخر المراحل التي تمر بها دورة حياة الموازنة العامة للدولة والغرض منها هو التأكد من أن تنفيذ الموازنة قد تم طبقاً للسياسة المرسومة وإن الاعتمادات قد تم استخدامها في الاغراض المخصصة لها، لذا فإن قانون الموازنة ليس الا نوع من الرقابة المالية.

وحتى يتم تقويم الموازنة يتطلب الامر إتمام وضع الحساب الختامي والتقرير المرافق له بالسرعة الممكنة لتوفير أحدث البيانات عن مختلف الكميات المالية حيث يمكن من خلال الحساب الختامي تحديد معالم الانحراف او التغيير مع بيان الاسباب والمسؤوليات، وبما يمكن الاستفادة منها في اتخاذ قرارات لتصحيح الاوضاع في

المستقبل خاصةً عند وضع الخطط والبرامج المستقبلية لمنع الإنحرافات عند استخدام الاموال او في الأقل تقليل حدتها وملافاة الأخطاء إن أمكن وبما يساعد على تحسين تقديرات الموازنة في المستقبل.